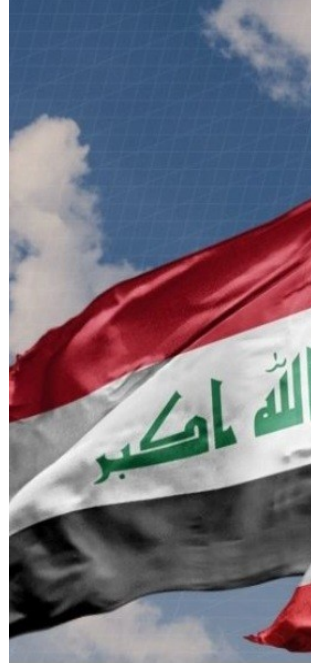


اتفاق تعاون عراقي-لبناني يشمل المطاعم والفنادق والتكنولوجيا والنفط + فيديو



أفاد وزير العمل اللبناني محمد حيدر، بأنه تم الاتفاق مع العراق على تبادل الخبرات، لاسيما في القطاعات التي يحتاجها لبنان والعراق، وإنشاء ما يشبه الأكاديمية للتدريب المستدام في بعض القطاعات، لاسيما المطاعم والفنادق والتكنولوجيا، وبالمقابل سيصار الى تدريب الشباب اللبناني على إدارة قطاع النفط والعمل فيه ليكون جاهزاً في المستقبل.

وعقد محمد حيدر مؤتمراً صحافياً في مكتبه، يوم الجمعة (22 آب 2025) عرض فيه نتائج زيارته الأخيرة للعراق والاجراءات التي تقوم بها وزارته لتبسيط معاملات المواطنين واستقدام العمال والعاملات الاجانب، إضافة الى خطوات ستتخذ في الضمان الاجتماعي والاتفاقات التي يجري اعدادها مع بعض الدول في مجالات مختلفة.

ولمشاهدة فيديو للوزير حيدر يوضح اتفاقية التعاون على منصة المطلاع: [اضغط هنا](#)

وشكر الوزير حيدر رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني ووزير العمل العراقي على "ما أبدياه من حرص على التعاون مع لبنان وبين وزارتي العمل في كلا البلدين لتحسين ظروف العمال واصحاب العمل اللبنانيين في العراق وتسهيل امورهم، وفي المقابل العمال واصحاب العمل العراقيين في لبنان".

وأضاف أنه "تم الاتفاق على تبادل الخبرات، لاسيما في القطاعات التي يحتاجها لبنان والعراق، وإنشاء ما يشبه الأكاديمية للتدريب المستدام في بعض القطاعات، لاسيما المطاعم والفنادق والتكنولوجيا، وبالمقابل سيصار الى تدريب الشباب اللبناني على إدارة قطاع النفط والعمل فيه ليكون جاهزاً في المستقبل".

وأشار وزير العمل اللبناني، الى التباحث مع السوداني "في أمور عدة تهم لبنان وأصحاب العمل، وتم الاتفاق على تسهيل أمور أصحاب العمل واعطائهم الفرصة للاستثمار في العراق. كما تم البحث في المساعدة على إعادة الاعمار، وكان هناك توجه من السوداني للأسراع بهذا الأمر وكلف لجنة للتواصل مع المعنيين في لبنان للبدء في إعادة الاعمار، وتحديدًا في عملية إعادة الترميم".

كما تم "البحث في موضوع استرجار النفط من العراق الى لبنان لجهة الاسراع في مد الأنابيب الى مصفاة طرابلس، وهذا يسهم في ايجاد فرص عمل كبيرة للعمال اللبنانيين والمستثمرين وستشكل لجنة لبنانية عراقية سورية لمتابعة هذا الأمر"، وفقاً للوزير اللبناني.

وتطرق محمد حيدر الى هبة القمح العراقية للبنان، فأكد انه "تم الاتفاق على ارسال الدفعة الاولى، وهي عبارة عن 50 ألف طن الى مرفأ بيروت، بسبب عدم وجود مخازن كافية لوضع كامل الهبة، فتم تقسيمها الى دفعات عدة. كما اتفقنا على تحسين الاستثمارات للعراقيين في لبنان"، مشيراً الى "تأليف لجان مشتركة لمتابعة كل ما اتفق عليه".

وبعد إعلان مسؤولين عراقيين امتلاء الصوامع ومخازن الحبوب بعموم مدن البلاد، بالقمح، نتيجة الوفرة غير المسبوقة التي حققتها البلاد من القمح والشعير والذرة، لجأت الحكومة العراقية إلى تقديم هبات بكميات كبيرة من المحصول إلى عدة دول عربية، وهي اليمن وسوريا ولبنان وتونس.

وأعلنت الحكومة العراقية بالتتابع التبرع بـ 250 ألف طن من الحنطة إلى اليمن، و300 ألف إلى سوريا، و50 ألف طن إلى تونس، و300 ألف طن إلى لبنان.